ما هي
إستراتيجية التنمية الوطنية؟

عندما بادر حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني حفظه الله ورعاه الى اطلاق رؤية قطر الوطنية 2030، وضع نصب عينيه مساراً واضحاً لتحقيق هذه الرؤية من خلال اعداد استراتيجية تعتمد نهج الخطوة تلو الخطوة، وتهدف الى تحويل كل هدف من أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 الى واقع ملموس لقطر.

وهذه الخطة تتمثل في استراتيجية التنمية الوطنية، التي سترسم التصور العملي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية والبيئية لقطر في السنوات المقبلة، وصولاً الى جعل قطر أكثر ازدهاراً في المستقبل.

إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 هي اذاً إستراتيجية شاملة على مستوى قطر كلها، تتضمن كل السياسات والبرامج والتوصيات الوطنية والقطاعية التي يجب تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف المحددة في رؤية قطر الوطنية 2030. وهذه الإستراتيجية هي الأولى في سلسة استراتيجيات وطنية ستحدد الآليات الواجب اتباعها لتحقيق النتائج التي تنشدها رؤية قطر الوطنية 2030.

إن استراتيجية التنمية الوطنية التي تم وضعها تحت اشراف الأمانة العامة للتخطيط التنموي، توازن بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وبين مستلزمات التنمية، وتسعى في الوقت نفسه الى الحفاظ على التقاليد والخصائص التي تميز بدنا عن غيره اليوم، والى رعاية هذه التقاليد والخصائص وتعزيزها.

كيف تم
اعداد استراتيجية التنمية الوطنية وتطويرها؟

تمّ وضع استراتيجية التنمية الوطنية وتطويرها بجهد تعاوني على مستوى قطر كلها، اذ شاركت فئات المجتمع القطري كافة في وضعها، مما جعل منها بالفعل "استراتيجية قطر...صنعت في قطر". أي انها وُضعت من قبل أبناء قطر، لشعب قطر. وقد تم اعداد استراتيجية التنمية الوطنية وفق آلية تشاورية، تشارك فيها على نطاق واسع القطاعان العام والخاص والمجتمع المدني والأكاديميون والنساء والشباب، مع الحرص على أن تكون كل السياسات والخطط والبرامج القطاعية متجانسة ومتسقة ومتكاملة وموجهة نحو تحقيق هدف وطني ورؤية مشتركة لمستقبل قطر. والأهم من ذلك أن عملية اعداد الاستراتيجية كفلت أن تأتي هذه الاستراتيجية معبّرة عن تطلعات جميع القطريين وطموحاتهم وأحلامهم.

كيف سيؤثّر تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية ايجاباً ومنفعةً على كل قطري؟

إنّ استراتيجية التنمية الوطنية هي الأداة التي ستحقّق الرؤية الطموحة لقطر. اذ انها ستوفّرمستوى حياة عالٍ للقطريين، وستتيح لهم جميعاً، سواء أكانوا رجالاً أو نساءً او شباباً، اظهار كامل قدراتهم وتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم.

ان استراتيجية التنمية الوطنية تكفل تحقيق مستويات مستدامة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية. وهي بالتالي ستعود بفوائد عملية على جميع القطريين، يلمسونها في حياتهم اليومية وعلى المستويات كافة، من تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيزها للشركات والمستثمرين والباحثين عن فرص عمل، الى توفير فرص أفضل للعلم، ورعاية صحية شاملة، وخدمات حكومية كفوءة وفاعلة.

مجتمع مترابط ينعم بالرعاية

إن استراتيجية التنمية الوطنية مستمدة من الثروة الأغلى والأجدر في قطر: شعبها. ضمن خلال اقامة نظام صحي ذي مستوى عالٍ من الجودة، يكفل صحة القطريين ويؤمن لهم حياة أطول، ومن خلال العمل على اقامة نظام تعليمي عصري وفاعل، وكذلك من خلال تشجيع مشاركة القطريين بشكل أكبر في قوة العمل، ستساهم استراتيجية التنمية الوطنية في جعل المجتمع القطري مزدهراً ونابضاً.

العناية بصحة سكان قطر

- توفير نظام شامل رفيع المستوى للرعاية الصحية، تكون خدماته في متناول كل الشعب القطري، ويتولى تقديمها قطريون مؤهلون ويتمتعون بالكفاءة والمهارات اللازمة.
- توفير المزيد من فرص العمل في مجال الرعاية الصحية من خلال التركيز على الاستعانة بعاملين في هذا المجال يتمتعون بمستوى عالٍ، والحرص على استبقائهم، وعلى تخريج من يتمتعون بهذه المواصفات من خلال التعليم، من أجل تلبية حاجات الشعب القطري والحفاظ على نظام صحي عالي الجودة والنوعية في الدولة.
- الإهتمام الكامل والفعّال بالأمراض المزمنة، والإصابات، والأمراض الخلقية، وهي الأسباب الثلاثة الرئيسية للوفيات، والإهتمام ايضاً بعوامل الخطر التي ترتبط بهذه الأمراض.

الإستثمار في التعليم

- ضمان حصول جميع القطريين على تعليم ذي جودة عالية من المرحلة الابتدائية حتى الصف الثالث من المرحلة الثانوية.
- توفير فرص لتعزيز مواهب التلاميذ خارج المناهج التقليدية من خلال انشاء مدارس متخصصة، واعتماد مقاربة أكثر تركيزًا على الفرد في التعليم.
- الاستفادة إلى أقصى حدّ من الإمكانات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتأمين بيئة أفضل للتعليم.
- جعل روضة الأطفال والتعليم الثانوي إلزاميين.
- تطبيق نظام حديث للمراقبة والدعم من شأنه تأمين المتابعة المستمرة للتلاميذ من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.
- اقامة نظام تعليمي عالي الجودة على مستوى عالمي، يتيح للمواطنين القطريين تحقيق تطلعاتهم وتلبية حاجات قطر.
- اقامة نظام فاعل لتمويل البحث العلمي، قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويتم ادارته بالتعاون مع أهم المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث.
- إدراج التدريب والتعليم المستمر ضمن برامج التوجيه المهني سعياً الى زيادة نسبة مشاركة القطريين في هذه البرامج.

تعزيز مشاركة القطريين في القوة العاملة المنتجة

- ضم مساعدة الباحثين عن عمل في اتخاذ القرارات الصائبة بالنسبة الى حياتهم المهنية، من خلال تقديم المشورة المهنية.
- توسيع فرص التدريب العالي النوعية للقطريين.
- تعزيز خدمات التوظيف والمشورة المهنية.

مجتمع قطري صحي وقادر

ستشمل استراتيجية التنمية الوطنية كل جوانب التنمية الاجتماعية من خلال تركيزها على الدور الحيوي للعائلة القطرية والمرأة القطرية. في موازاة ذلك، ستسعى استراتيجية التنمية الوطنية الى بناء مجتمع عادل يرعى أبناءه، ويتسم بالتسامح والانفتاح، ويمكن لأبنائه أن يؤدوا فيه دوراً مهماً وأن يساهموا في تطويره.

تحسين الحماية الاجتماعية

- ابراز وحماية الحقوق الانسانية الاساسية
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية القائم حالياً، بحيث يلبي استباقياً حاجات الفئات الضعيفة والمهمشة.
- الحد من معدلات البطالة في صفوف مختلف الفئات المهمشة والضعيفة، وخصوصاً لدى الأشخاص ذوي الاعاقة والفئات العمرية الأصغر سناً والنساء.
- توسيع المشاركة في نظام الحماية الاجتماعية من خلال شراكات ذكية مع القطاع الخاص.
- ايجاد نظام حماية اجتماعية يصون تراث قطر وهويتها الاسلامية ويحميهما.

تعزيز الترابط العائلي وتمكين المرأة

- بناء قدرات المرأة القطرية وزيادة حصتها في مواقع القرار السياسي والتنظيمي وفي مجال الأعمال، من خلال انشاء مركز "تدريب على القيادة".
- الحد من العنف الأسري من خلال اقامة نظام حماية شامل يضمن الخصوصية والحماية والدعم للضحايا ولكل من يبلغ عن حالات عنف.
- مساعدة العائلات التي ترزح تحت عبء الدين، من خلال تزويدها بالأدوات التي تحتاج اليها لادارة أوضاعها المالية على نحو أفضل.
- تعزيز التماسك الأسري، من خلال وضع برنامج يركز على تمتين أواصر الزواج والعائلة وترسيخ دورهما في المجتمع القطري.

توفير السلامة والأمن للجميع

- ارساء مجتمع آمن ومستقر على أسس مبادىء العدالة والمساواة وحكم القانون.
- تقوية النظام القضائي الجنائي، سعياً الى مكافحة الجريمة وضمان أمن جميع القطريين، من خلال اقامة نظام شامل وفاعل لادارة المعرفة في النظام القضائي الجنائي.
- تحسين السلامة على الطرق، سعياً الى الحد من الوفيات والاصابات البالغة الناجمة عن حوادث السير.
- إقامة ادارة فاعلة للكوارث، بهدف حماية القطريين من تأثيرات الكوارث الطبيعية أو البشرية.

تشجيع الرّياضة

- زيادة المشاركة في الرياضة ونشر نمط الحياة النشط في صفوف الشعب القطري، مما يساهم في تحسين صحة القطريين.
- جعل قطر محوراً رياضياً عالمياً بفضل وجود عدد من المنشآت الرياضية المتطورة والعالية الجودة فيها، مما سيتيح لها استضافة دورات وأحداث رياضية اقليمية ودولية.
- زيادة الفرص أمام الناس من كل الأعمار والقدرات للمشاركة في أي نشاط بدني يرغبون فيه.
- توفير المنشآت الكافية والملائمة للنشاطات الرياضية الترفيهية والتنافسية.

ترسيخ الثقافة

- افساح المجال أمام الشباب والشابات القطريين لمتابعة برنامج تعليمي متخصص وشامل، من خلال إقامة معهد عال للفنون البصرية والتصميم.
- استحداث برنامج للمنح الثقافية، يهدف الى تحقيق **ما يأتي:**
  - تشجيع الثقافة القطرية من خلال دعم الأعمال والمنتجات الفنية لأبناء قطر.
  - تشجيع حوار الثقافات من خلال دعم أنشطة التبادل الثقافي.
  - تشجيع التنمية الثقافية من خلال دعم الفنانين والمؤسسات الثقافية
- انشاء مدينة ثقافية نابضة وخلاّقة، مما يساعد في استقطاب المواهب المحلية والأجنبية للمساهمة في حيوية قطر ونموها

بيئة مستدامة بإدارة حكيمة

ستسعى استراتيجية التنمية الوطنية الى رعاية البيئة وتعزيزها من خلال استحداث الآليات اللازمة لحمايتها من التأثير السلبي للتطور، وزيادة الوعي بأهمية توافر بيئة صحية ومتوازنة.

حمـــاية البيئـــة

- العمل على افساح المجال للأجيال المستقبلية للتنعم بنوعية حياة لا يشوبها أي نقص أو أية أضرار بيئية ناجمة عن التوسّع الاقتصادي المعاصر.
- تحسين الأداء البيئي للبلاد بطرق عملية عبر الحدّ من البصمة الكربونية وتشجيع إدارة أكثر فاعلية لتدفق النفايات في قطر، ولاستخدام الموارد المائية والطاقة على نطاق واسع.
- تعزيز سمعة قطر كدولة ملتزمة جعل اقتصادها مبنياً على المعرفة، عبر الحض على إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل البيئية والاستثمار في حلول مستدامة تعود بالفائدة على الأجيال المستقبلية.
- اعتماد جهود دقيقة للمراقبة والتنظيم، تهدف إلى حماية الأنواع والأجناس المعرضة لخطر الانقراض والحفاظ على إرث قطر الطبيعي بشكل عام.
- تحسين نوعية الحياة من خلال تخطيط مدني مستدام وتطوير مساحة مدنية إبداعية.

إقتصاد قوي، مرن، وصامد

ستسعى استراتيجية التنمية الوطنية الى بناء اقتصاد مستدام ومتنوع يحمي قطر من المخاطر الاقتصادية والمالية وبوفر أكبر قدر من فرص العمل لجميع مواطنيها. في مناخ يشجع المبادرة الفردية، ويحفّز المزيد من الاستثمارات في القطاعات كافة، وخصوصاً في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

اقامة ادارة اقتصادية سليمة

- استخدام ثروة قطر من النفط والغاز بحكمة بما يؤمن الاستدامة لاقتصادنا من أجل أجيال المستقبل.
- جعل اقتصادنا أكثر متانة واستقراراً وبالتالي تعزيز قدرته على الصمود في وجه أي أزمات مستقبلية.
- تعزيز ادارة الاستثمارات الحكومية من خلال جعل المشاريع الاستثمارية الرئيسية تصب في خانة الأهداف التنموية الأوسع.

تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص

- ايجاد ثقافة مبادرة فردية تنقل قطر الى اقتصاد مبني على المعرفة، وزيادة شركات المعرفة المكثفة التي توفر فرص عمل مرتفعة الأجور.
- تنويع الاقتصاد القطري والحد من اتكاله حصراً على النفط والغاز، مما يؤسس على المدى البعيد لاقتصاد صحي وأكثر استقراراً.
- تقوية القطاع الخاص كمصدر للابتكار، سعياً الى زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز اندماج قطر اقليمياً ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما يسهل على المستثمرين الحاليين والمحتملين ولوج الأسواق.

الحفاظ على الموارد الوطنية

- زيادة الفاعلية في استعمال الموارد من خلال تطوير الوسائل التكنولوجية والبنية التحتية والمؤسسات المختصة والأساليب المعتمدة.
- اعتماد أنظمة كفاءة الطاقة الحديثة للحد من استهلاك الطاقة وزيادة الوفر المالي مما يتيح للحكومة الاستثمار في قطاعات أخرى.
- تعزيز الكفاءة والفاعلية في استعمال الأرض للزراعة والصناعة والبيئات العمرانية.
- تعزيز الكفاءة والفاعلية في ادارة الموارد المائية من خلال تطوير التكنولوجيا وزيادة الوعي، بما يكفل استدامة توفير المياه.

تطوير الهيكليات والبُنى الإقتصادية

- توفير مناخ مضياف و أكثر ملاءمة للمستثمرين، وذلك من خلال إدخال الإصلاحات التنظيمية.
- الحد من الزحمة في مطار الدوحة ومرفأ الدوحة.
- تحسين ادارة نظام الطرق وتطويره.
- تحسين نوعية خدمات تكنولوجيا المعلومات والتواصل بحيث تجاري المستويات العالمية.

حكومة عصرية محورها المواطن

ستركز استراتيجية التنمية الوطنية على تحسين مؤسسات القطاع العام من حيث بنيتها التحتية ومواردها البشرية وأساليب عملها، توخيا لتقديم الخدمات على نحو أفضل وأكثر فاعلية، مما يتيح للمواطنين اتمام معاملاتهم باستخدام منصة الكترونية حديثة، مدعومة بموظفين مؤهلين وأكفياء في الادارات العامة، تتوافر امكانية محاسبتهم.

تحديث المؤسسات الحكومية

- بناء أسس متينة للتخطيط الاستراتيجي في كل ادارة القطاع العام.
- الحرص على فاعلية الانفاق على كافة ادارات القطاع العام، بحيث يكون اداء هذه الادارات والخدمات التي تقدمها في مستوى ما ينفق عليها.
- بناء قدرات موظفي القطاع العام من خلال زيادة الأنشطة التدريبية والهادفة الى تطوير المهارات.
- ارساء ثقافة العمل المجزي في القطاع، على قاعدة معيار الجدارة، بحيث يتوافر للموظف المزيد من فرص التقدم.

توفير خدمات حكومية فاعلة وذات جودة عالية

- زيادة الشفافية والقابلية للمحاسبة مما يؤدي الى تحسين الانتاجية ونوعية الخدمات
- اعتماد مبدأ المحطة الواحدة أو "الشباك الواحد" للاجراءات والمعاملات الادارية، مما يحد من الروتين الاداري والبيروقراطية المفرطة، ويساهم في تيسير الاجراءات وتسهيل الخدمات للقطريين، توخيا لتوفير وقتهم وتجنيبهم عناء الانتقال من ادارة الى ادارة لانهاء معاملاتهم.

عن الأمانة العامة للتخطيط التنموي

الأمانة العامة للتخطيط التنموي هي هيئة حكومية أنشئت بموجب القرار الأميري رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ لكي تتولى وضع رؤية قطر التنموية، والتي أصبحت معروفة بعد انجازها برؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وقد تم تنظيم الأمانة العامة للتخطيط التنموي بالقرار الأميري رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٩ الذي اسند اليها إعداد استراتيجية التنمية الوطنية لترجمة الأهداف المحددة في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ إلى سياسات وبرامج تعود بفوائد عملية وملموسة على قطر وشعبها بالأضافة إلى مساندة الأطراف المعنية في تنفيذ الإستراتيجية.

تولت الأمانة العامة للتخطيط التنموي، بواسطة الجهود الكبيرة والخبرات الواسعة لفريقها من الخبراء والاختصاصيين القطريين في المجالات كافة، توجيه عملية وضع استراتيجية التنمية الوطنية، وتوفير الدعم لها، وهي ستدعم كذلك الوزارات والجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسات والبرامج والتوصيات التي تضمنتها هذه الاستراتيجية، بما يضمن تحقيق كل أهدافها بفاعلية.

الأمانة العامة للتخطيط التنموي
General Secretariat for Development Planning